

تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الزراعية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2014

Economic Analysis of Foreign Agricultural Trade in Algeria
Empirical Study for the Period 1995- 2014علي عباة^{1*}، علي العبيسي²¹ جامعة الجزائر3 ، الجزائر ali_ababba@hotmail.com² جامعة محمد لخضر الوادي labsiali@gmail.com

تاريخ النشر: 30/ 09/ 2019

تاريخ القبول: 01/ 08/ 2019

تاريخ الاستلام: 20/ 07/ 2019

ملخص:

تناولت الدراسة تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1995-2014، وانتهجت الدراسة منهج التحليل الوصفي في تحليل تطورات التجارة الخارجية، و في وصف المفاهيم الأولية، والمنهج الإحصائي القياسي في إبراز أثر التجارة الخارجية الزراعية على الناتج الزراعي في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الواردات تؤثر في معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر على اعتبار أن الواردات الزراعية أحد وسائل توريد المستلزمات الضرورية في عملية الإنتاج الزراعي. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة تركيز الاهتمام بتأهيل المشاريع الزراعية الكبرى المخصصة للصادرات والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر من خلال مضاعفة الإنتاج الزراعي وإكمال البنيات التحتية للصادر الزراعي من نقل، تسويق، تخزين. الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، صادرات زراعية، إنتاج زراعي.

تصنيف: Jel: F19; Q17; Q10.

Abstract:

The study has analyzed economic and agricultural foreign trade in Algeria addressed during the period 1995-2014, the study adopted a methodology descriptive analysis in the foreign trade developments analysis, and in the description of the initial concepts, and standard statistical approach in highlighting the impact of agricultural foreign trade on agricultural output in Algeria, the study concluded the following findings : Imports affect agricultural output growth rate in Algeria on the grounds that agricultural imports as a means of supplying the necessary supplies in the agricultural production process.

One of the main recommendations of the study, the focus of attention devoted to the rehabilitation of exports and optimal exploitation of natural resources that abound in Algeria by doubling agricultural production and complete infrastructure for agricultural issued by the transport, marketing, storage of large agricultural projects.

Key words: Foreign Trade; Agricultural Exports; Agricultural Output.

Jel Classification Codes : F19; Q17 ; Q10

• المؤلف المرسل: د. علي عباة، الايميل: ali_ababba@hotmail.com

1. مقدمة

تعد التجارة الخارجية من أهم النشاطات الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر تسعى كذلك للاستفادة من هذا القطاع الهام، بسبب الحاجة الماسة للأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الوطنية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة، وتأمين العملات الأجنبية اللازمة لدعم خطط التنمية وتأمين السلع الصناعية والاستهلاكية والإنتاجية من جهة أخرى.

هذا بالإضافة إلى أن التجارة تشمل أيضا حركة واسعة للأفراد ورأس المال والخبرات الفنية والإدارية، وتعد تجارة المواد الزراعية والغذائية من أهم فقرات التجارة العامة المحلية والخارجية، لكونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد من تلك السلع من أجل توفير الأمن الغذائي للمواطنين.

أهمية البحث:

حظيت التجارة الخارجية الزراعية باهتمام العديد من الاقتصاديين، وقد احتلت الصادرات الزراعية أهمية خاصة ضمن الإطار العام للتجارة الخارجية الزراعية، لأنها تعكس الهيكل الإنتاجي للبلد المصدر، وتظهر الواردات الزراعية في توفير المنتجات الزراعية اللازمة والأفضل سعرا، وفي توفير التكنولوجيا وتزيد من تدفق الاستثمارات الزراعية.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المنتجات الزراعية في نمو الاقتصاد الوطني، كما أنها تناولت أثر الصادرات والواردات الزراعية على الناتج الزراعي الجزائري.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق طرحه تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في الجزائر؟

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب الربط بين اتجاهين، الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية في الموضوع، والثاني كمي يستند إلى تحليل الاقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم تفسير النتائج لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة. ولمعالجة مشكلة الدراسة سوف نقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية وفق العناصر التالية:

- تعريف التجارة الخارجية؛
- نظرة عامة على وضع التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية؛
- النموذج والنتائج التطبيقية.

1- تعريف التجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية مسألة مهمة في العلاقات الدولية في الماضي والحاضر، حيث تعد أهم أسباب تقارب الدول، كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن التوسع في مكونات التجارة الخارجية يعد أهم المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية، ومنها العربية، وأن تعاظم المقدرة التصديرية يقترن بشكل مباشر بتعظيم القدرة الاستيرادية (الجبوري، 2012، صفحة 67)، كما أنها تسمح لهذه الدول بتوسيع منافذ خارجية لمنتجاتها.

إن التبادل بين مختلف الدول يتخذ صورا عديدة تتضمن انتقال الأشخاص والأموال والسلع والخدمات، ومن هذه المبادلات تكون العلاقات الاقتصادية الدولية، وكما هو معلوم فإن كل دولة تسعى لأن تتبادل مع الخارج، وأن تضمن تسوية مبادلاتها الدولية، كما تهتم في الوقت نفسه بأن تكون حقوقها متساوية على الأقل مع ديونها (عبد المنعم محمود و المنصور، 2016، صفحة 74).

ويقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل (حمدي، 1996، صفحة 18).

كما تعرف على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات في الدول المختلفة (السريتي، 2011، صفحة 8).

أما من ناحية التجارة الخارجية الزراعية فلها مكانة وأهمية كبيرة سواء في اقتصادات الدول النامية أو المتقدمة، ودليل ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة صادراتها ووارداتها الزراعية في ناتجها الزراعي، ومن هذا الشأن اهتمت البلدان النامية بدراسة الوسائل الصحيحة واعتمادها لتطوير تجارتها الخارجية الزراعية، ولاسيما في الجانب المتعلق بالصادرات، ومن ثم توجيهها نحو الاتجاه الذي يحقق نموها الزراعي، ويسهم في توريد أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي (غزال و أحمد، 2012، صفحة 92).

إن الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية والنمو أو التنمية الزراعية كانت مجالا واسعا للمناقشات والطروحات المختلفة في منطلقاتها أحيانا والمتباينة في معالجاتها واستنتاجاتها أحيانا أخرى، فالاقتصادي HlaMyint عام 1959 أوضح بأن العديد من دول قارتي آسيا وإفريقيا تمكنت من تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية من أجل إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والرز، وتمكنت من تصديرها، وذلك نتج بفعل توسع تجارتها الخارجية الزراعية مع العديد من دول العالم، وأكد Lamfalussy عام 1963 على أهمية التصدير الزراعي والذي اعتبره أحد الوسائل المهمة في تحقيق فائض نقدي في ميزان المدفوعات يسهم في تشجيع الاستثمار الزراعي المحلي ويرفع معدلات نموه (القريشي و الدليبي، 1990، صفحة 160).

أما الواردات الزراعية فيتمثل دورها في توفير جزء كبير من المدخلات الإنتاجية والاحتياجات الوسيطة اللازمة لتحقيق النمو الزراعي، وفي هذا الشأن أكد Haberler عام 1959 على أن الواردات الزراعية تسهم في استقدام موارد لا غنى عنها في النمو الزراعي، وهي أحسن وسيلة لنقل المعارف والأفكار الفنية وواسطة لنقل رؤوس الأموال بشكل تحويلات مالية، فضلا عن كونها أفضل سياسة في مواجهة حالات احتكار المدخلات الزراعية في البلدان النامية، ويبرز دورها أيضا في توفير إمدادات غذائية أفضل وأرخص سعرا وفي تحسين حالة الأمن الغذائي، وتزيد من استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستثمارات الزراعية، وذلك يسهم في تحقيق النمو الزراعي، وثمة آراء أخرى تشير إلى أن الواردات الزراعية هي قيد من قيود النمو الزراعي بسبب اعتماد السلع الإنتاجية المستوردة على برامج وطرق إنتاجية غالبا ما تكون متقدمة تقنيا (Robert, 1972, p. 54).

وتعتبر الموازين التجارية للمنتجات الزراعية ذات أهمية كبيرة لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد الذاتي في إنتاج الغذاء، من جهة، ومدى قدرة هذه الموازين لتفسير سياسات التجارة الخارجية للبلد وكذلك ما تم انجازه من صادرات زراعية مقابل ما تم تحصيله من العملات الأجنبية وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية من جهة أخرى.

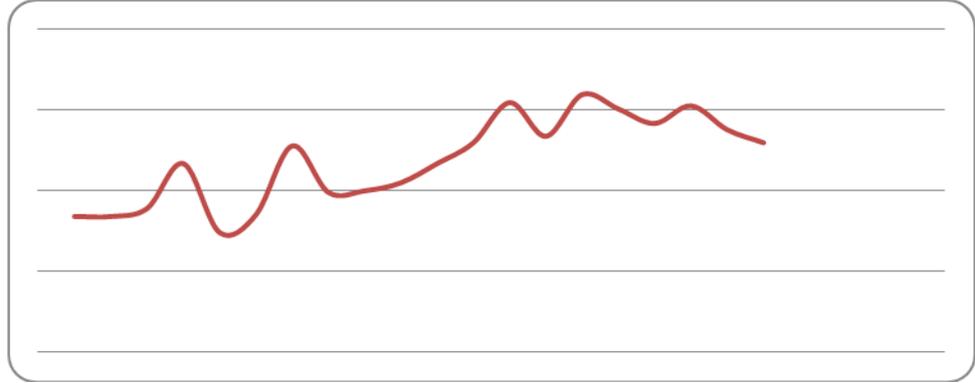
2- نظرة عامة على وضع التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية

تعتبر الجزائر من الدول المستوردة للسلع الإنتاجية والاستهلاكية، وصادرات النفط هي التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري، أما من دون صادرات النفط فإن الميزان التجاري سيكون سالباً (عاجزا)، وكذلك الحال في الميزان التجاري الزراعي.

وقبل معالجة وضعية الميزان التجاري الزراعي حري بنا الوقوف على تطور الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من إجمالي التجارة الخارجية، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة الواردات الزراعية لمجموع الواردات الكلية تتراوح بين 7.4% وهي أدنى مستوى لها والتي سجلت في سنة 2010 ونسبة 16% وهي أعلى مستوى سجل سنة 2000، حيث

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية من 66515.8 مليار دج سنة 1995 إلى 110311.6 مليار دج سنة 2000 وصولاً إلى 3011807.6 مليار دج سنة 2010 بزيادة مقدارها 2901496 مليار دج عن عام 2000 ، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 4719708.3 مليار دج سنة 2014.

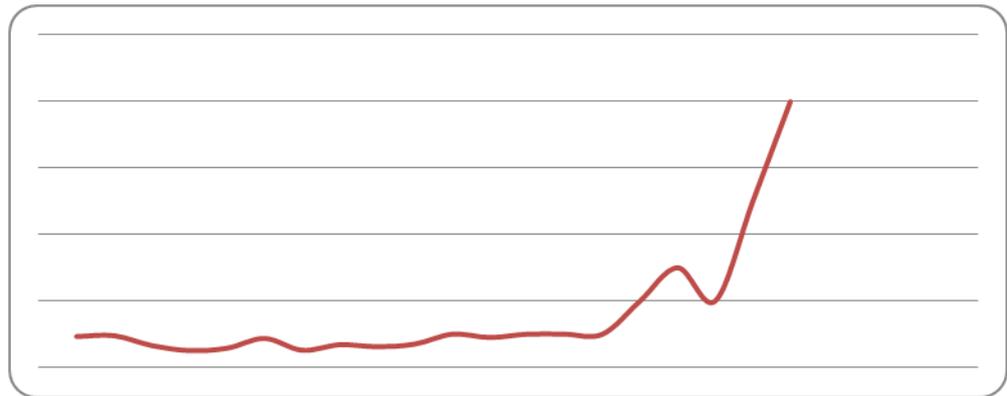
الشكل رقم (1): الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى الواردات الكلية في الجزائر للفترة 1995-2014 (بالنسبة المئوية %)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 01.

بينما عرفت نسبة الصادرات الزراعية إلى الكلية انخفاضا، إذ سجلت أعلى نسبة سنة 1995 بنحو 0.8 % كما تشير بيانات الجدول رقم (01)، بالرغم من أن قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية بعد أن سجلت انخفاضا بعد سنة 1995 عرفت نموا ملحوظا خاصة بعد سنة 1999 حيث سجلت نمو بلغ معدله 52.6% خلال الفترة 2000 إلى غاية 2005 حيث بلغت الصادرات الزراعية 1524 مليار دج سنة 2000 ووصلت إلى 2325.9 مليار دج سنة 2005 ، ثم سجلت معدل نمو بطيء إلى غاية 2010 ثم ارتفعت قيمتها بعد سنة 2010 بعد أن كانت 2490.8 مليار دج وصلت في سنة 2014 ما قيمته 4571.4 مليار دج، ويعود انخفاض نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية كون زيادة الصادرات الكلية كان بنسب أكبر بكثير من نسبة الزيادة في الصادرات الزراعية.

الشكل رقم (2): الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية في الجزائر للفترة 1995-2014 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 01.

كذلك إن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة، حيث بلغت في أحسن الأحوال خلال الفترة الزمنية المذكورة سوى 1.8% وذلك سنة 2003، مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات (غربي، 2008، صفحة 220).

ومن خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن الميزان التجاري للسلع الزراعية سجل عجزا مستمرا على طول فترة الدراسة حيث أن قيمة الصادرات الزراعية أقل بكثير من قيمة الواردات الزراعية، كما وهذا الاستمرار في العجز كان نتيجة الارتفاع النسبي الذي عرفته الواردات الزراعية خلال نفس الفترة، حيث معدل نمو الواردات الزراعية حوالي 17.6% سنة 2002، مقارنة بالفترة السابقة، ثم سجل ارتفاعا طفيفا سنة 2003 بلغ حوالي 0.9%، بينما سجلت سنة 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدره حوالي 32.3%، ثم تراجع في سنوات 2008 و 2009 نتيجة انعكاسات الأزمة العالمية، ثم ترجع لتعرف زيادات معتبرة في الواردات الزراعية لتصل إلى 9% في سنة 2013.

الجدول رقم (1): تطور الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية للفترة 1995-2014 (مليون دج)

السنوات	الصادرات الزراعية	% الصادرات زعلى الكلية	الواردات الزراعية	% الواردات زعلى الكلية
1995	3,992.00	0.80	66,515.80	13.00
1996	3,957.90	0.50	68,550.10	13.80
1997	1,618.70	0.20	76,979.40	15.30
1998	1,609.30	0.30	78,688.20	14.20
1999	1,362.00	0.20	92,025.90	15.10
2000	1,524.00	0.10	110,311.60	16.00
2001	1,776.00	0.10	102,648.40	13.40
2002	1,597.60	0.10	149,133.10	15.50
2003	1,771.90	0.09	136,196.60	13.00
2004	2,600.00	0.10	154,946.10	11.70
2005	2,325.90	0.07	158,011.00	10.50
2006	2,475.00	0.06	155,563.20	10.00
2007	2,876.70	0.07	189,312.80	9.90
2008	2,621.40	0.05	328,326.50	12.80
2009	2,919.50	0.09	242,701.20	8.50
2010	2,490.80	0.06	223,071.20	7.40
2011	2,721.70	0.05	403,731.00	11.70
2012	3,719.70	0.07	346,195.60	8.90
2013	4,981.90	0.10	368,661.20	8.40
2014	4,571.40	0.09	401,724.70	8.40

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

وبالمقابل لم تعرف الصادرات الزراعية نموا متوازيا مع ذلك الذي عرفته الواردات الزراعية في نفس الفترة، وإنما عرفت تذبذبا بين الارتفاع النسبي والانخفاض، وذلك لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام خاصة في الآونة الأخيرة، أين شهد تراجعا في مستويات الإنتاج والإنتاجية التي لم تصبح قادرة على مواجهة المنافسة بسبب فتح السوق الجزائرية أمام السوق الأوروبية (قصوري، 2012، صفحة 70)، حيث سجلت نموا ب 20% سنة 2002، وتبقى بين النمو والتراجع لتسجل نمو في سنة 2008 يقدر ب 11.37% و(14.68%) سنة 2009، فبالرغم من أنه لا توجد عمليات تصدير كبيرة إلا أنه يتم التصدير حسب الفائض من الإنتاج عن الاستهلاك، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني (غربي، 2008، صفحة 230)، كما هي موضحة في الجدول رقم (01).

أما الميزان التجاري الزراعي قد سجل عجزا مستمرا طوال فترة الدراسة مع وجود تذبذب لقيم الصادرات والواردات من سنة لأخرى وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): تطور الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الجزائرية للفترة 1995-2014 (مليون دج)

السنوات	الميزان التجاري الزراعي	السنوات	الميزان التجاري الزراعي
1995	-62,523.80	2005	-155,685.10
1996	-64,592.20	2006	-153,088.20
1997	-75,360.70	2007	-186,436.10
1998	-77,078.90	2008	-325,705.10
1999	-90,663.90	2009	-239,781.70
2000	-108,787.60	2010	-220,580.40
2001	-100,872.40	2011	-401,009.30
2002	-147,535.50	2012	-342,475.90
2003	-134,424.70	2013	-363,679.30
2004	-152,346.10	2014	-397,153.30

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (01)

نلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي بشكل عام كان سالبا بسبب تفوق قيم الواردات الزراعية على قيم الصادرات الزراعية، وقد يعود السبب في استمرار العجز باتجاه التزايد إلى قصور الإنتاج المحلي عن مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد، وهذا يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على قيم صادرات المحروقات بالدرجة الأولى واستخدامها في تمويل العمليات الاقتصادية كالواردات الزراعية والسلع المستوردة الأخرى والإنفاق الحكومي في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- النموذج والنتائج التطبيقية

تعد أساليب الاقتصاد القياسي أداة رئيسية تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي الذي يساعد في تقييم مكوناتها واختبار فرضياته والتأكد من صحتها على نحو يقرها من الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولا في تقييم سلوك الوحدات الاقتصادية، ولمعالجة الأنموذج الاقتصادي قياسي جري تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها خطوة أولى من خطوات توصيف الأنموذج، ثم صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات كخطوة ثانية (Koutsyiannis، 1977، صفحة 16)، وفي هذه الدراسة قمنا بتقديم إحصائيات هذا النموذج بناء على الفترة 1995-2014، اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS21، واخترنا المتغيرات الآتية كونها أكثر المتغيرات تأثيرا في الأنموذج المعتمد في تقدير الظاهرة قيد الدراسة وعلى النحو التالي:

- المتغير التابع: تم الاعتماد على معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر؛
- المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على متغيري التجارة الخارجية الزراعية الصادرات والواردات الزراعية بوصفها المتغيرات التي تؤثر في نمو الناتج الزراعي في الجزائر.

3-1- تقدير نموذج الانحدار الخطي و تفسير النتائج:

لتقدير نموذج انحدار خطي بسيط لدينا بيانات عن الناتج الزراعي (Y) والصادرات الزراعية (X₁) والواردات الزراعية (X₂) في الجزائر للفترة 1995-2014، والنموذج الذي سوف ندره يأخذ الشكل التالي: $Y=f(X_1, X_2)$

ويمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفا بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي: $Y_i=B_0+B_1X_{1i}+B_2X_{2i}+u_i$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها عشرون سنة، وقد جمعت المتغيرات ولمدة البحث بالدينار الجزائري وبالأسعار الجارية، ولأغراض التقدير والتحليل تم تطبيق نموذج قياسي بصيغتين وهي اللوغاريتمية والخطية، وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وحساب قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، لأنها تعطي أفضل التقديرات

الخطية غير المتحيزة، واختيرت أفضل الصيغ التي اجتازت الاختبارات الإحصائية (R²-t-F) والقياسية (D-W) و بمستوى معنوية 5%.

2-3- نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات والواردات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في المدة 1995-2014: يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر التجارة الخارجية الزراعية (الصادرات والواردات) في نمو الناتج الزراعي في الجزائر وخلال مدة البحث في الجدول رقم (03).

جدول رقم (03): يوضح نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات والواردات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في المدة 1995-2014

الدالة	X ₂	X ₁	X _i
	3.212	43.641	B ₁
لوغاريتمية	(7.960)	(1.390)	T*
			D-W = 1.561
			F = 237.813
			R ² = 0.964

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS

تشير نتائج النموذج التقديري الموضحة في الجدول رقم (03) إلى معنوية متغير قيم الواردات الزراعية X₂ ، وبالعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي Y، وقد بلغت مرونة المتغير X₂ قيمة 0.31 ، وهذه القيمة تعني أن زيادة الواردات الزراعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة ورفع معدل نمو الناتج الزراعي بنسبة 3.212 % ، والإشارة موجبة لمعلمة المتغير X₂ تعني أن العلاقة طردية بين قيم الواردات الزراعية ومعدل نمو الناتج الزراعي، وهي بذلك متفقة ومفاهيم النظرية الاقتصادية ، على اعتبار أن الواردات الزراعية أحد الوسائل المهمة في استقطاب المدخلات الإنتاجية عالية الغلة و الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية التي تسهم في رفع معدل نمو ناتجها الزراعي.

ولم يظهر التأثير المعنوي لمتغير الصادرات الزراعية X₁ في معدل نمو الناتج الزراعي Y، ويعزى سبب ذلك إلى كون قيم الصادرات الزراعية متدنية إلى حد الذي لم يظهر تأثيرها في معدل نمو الناتج الزراعي.

أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 96.4% في المتغيرات المعتمدة وباقي النسبة 3.6 % تعود إلى متغيرات غير داخلية في النموذج، وقيمة فيشر F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية بمستوى معنوية (0.05)، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة درين – واتسون DW كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0.05).

الخاتمة :

من خلال الدراسة السابقة يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- لا تمثل صادرات السلع الزراعية سوى 1% من قيمة صادرات السلع الإجمالية في الجزائر في أحسن الأحوال؛
- تؤثر قيم الواردات في معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر على اعتبار أن الواردات الزراعية أحد وسائل توريد المستلزمات الضرورية في عملية الإنتاج الزراعي؛
- اعتماد الجزائر على صادراته بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات في تمويل وارداته، وهذا يعكس العجز الكبير الذي يسجله الميزان التجاري الزراعي.

وحسب النتائج المتوصل إليها، يمكننا من تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

- عدم تهميش قطاع الزراعة في خطط التنمية الاقتصادية بزيادة تدخل الدولة من خلال زيادة الأهمية النسبية لحجم استثمارات القطاع الزراعي وتوفير الدعم الخدماتي ولاسيما في المناطق الريفية وتهيئة الظروف المعيشة الملائمة للحد من ظاهرة النزوح الريفي إلى المناطق الصناعية وما يترتب عليها من تراجع القيم المضافة في قطاع الزراعة.
- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الجزائر في بعض السلع الزراعية؛
- العمل على تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، وذلك من خلال الاهتمام بزيادة الإنتاجية باستخدام التقنيات الحديثة؛
- التدرج في تخفيض وإحلال واردات المنتجات الزراعية؛
- الاهتمام بسياسة التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية قدر الإمكان وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار ايجابية قد تظهر ثمارها في الأجلين القصير والبعيد.

قائمة المراجع:

1. عبد العظيم حمدي، (1996)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، مصر.
2. السيد أحمد السريتي، (2003)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.
3. قيس ناظم غزال، (2012)، عماد عبد العزيز أحمد، تقدير وتحليل أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة، مجلة تنمية الريفين، العدد: 110، المجلد: 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. محمد صالح تركي القريشي و فواز جار الله الدليمي، (1990)، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
5. فوزية غربي، (2008)، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.
6. ريم قصوري، (2012)، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باجي مختار عناية.
7. Anna Koutsiannis ,(1977) Theory of Econometrics, Second Edition, Macmillan Press, London.
8. Robert Shone, (1972) The pure theory of international trade, Macmillan, London.